# التنسيق الأمني العميق: كيف يُمهّد الطريق لتآكل السلطة وصعود قوى بديلة؟

## 1. المقدمة

يشهد الواقع الفلسطيني تحولات عميقة تعكس تآكل السلطة الفلسطينية بشكل تدريجي دون إعلان رسمي عن انهيارها، حيث أصبحت رهينة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تهدف إلى إضعافها وتقويض دورها السياسي. ويأتي التنسيق الأمني كأحد أبرز العوامل التي ساهمت في فقدان السلطة لشرعيتها، إذ حوّلها من كيان سياسي يسعى للتحرر إلى أداة لضبط الأوضاع الأمنية وفق المصالح الإسرائيلية، مما عمّق الهوة بينها وبين الشعب الفلسطيني. في ظل هذه المعطيات، أصبحت السلطة تواجه أزمة شرعية متزايدة نتيجة انعدام الثقة الشعبية، وتعاظم الأزمات الاقتصادية، وغياب أي أفق سياسي يضمن استمراريتها كقيادة وطنية مستقلة، مما يفتح الباب أمام تحديات جديدة قد تؤثر على مستقبل دورها ووظيفتها.

تطور التنسيق الأمني مؤخراً نحو ما يمكن تسميته بـ"التنسيق الأمني الرمادي" مما جعله أكثر تعقيدًا وتأثيرًا على بنية المجتمع الفلسطيني والسلطة ذاتها. لم يعد هذا التنسيق مقيدًا بقنوات رسمية واضحة، بل أصبح أكثر سيولة بحيث باتت هناك جماعات وأفراد ينخرطون فيه بشكل مباشر، خارج الإطار الرسمي للسلطة، مما يخلق فضاءً غير منظم تستفيد منه أطراف متعددة، سواء داخل السلطة أو خارجها. هذا الواقع الجديد يعكس تحولات عميقة في المشهد الفلسطيني، حيث أصبحت العلاقات الأمنية والاقتصادية تُدار بآليات غير رسمية تسمح بخلق مساحات جديدة للخلاص الفردي، بعيدًا عن أي مشروع وطني شامل. أحد العوامل الأساسية التي ساعدت في نشوء هذه الظاهرة هو التحول الاقتصادي في الضفة الغربية، حيث ازداد ارتباط العديد من رجال الأعمال الفلسطينيين بالاقتصاد الإسرائيلي بشكل مباشر، سواء من خلال الاستيراد والتصدير أو عبر مشاريع استثمارية مشتركة.

وفي هذا السياق، لم يعد تأثير التنسيق الأمني يقتصر على البعد الأمني فقط، بل امتد ليشمل مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية، حيث أدى إلى تقليص هامش المناورة أمام السلطة الفلسطينية، وربط بقائها بتفاهمات تفرضها إسرائيل وفق مصالحها الاستراتيجية. كما ساهم في تعميق الانقسام الداخلي الفلسطيني، مما جعل السلطة أكثر ضعفًا أمام التحديات الإقليمية والدولية، وأدى إلى تراجع دورها في تمثيل المشروع الوطني الفلسطيني، وهو ما يستدعي إعادة تقييم عميق لطبيعة العلاقة بين السلطة والتنسيق الأمني وتأثيره على مكانتها السياسية.

## 2. التنسيق الأمني كأداة لتنفيذ رؤية سموتريتش لتفكيك السلطة الفلسطينية

تعتمد خطة وزير المالية بتسلئيل سموتريتش على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في إضعاف السلطة الفلسطينية حتى تنهار ذاتيًا، وتحويل التنسيق الأمني إلى منظومة ضبط فلسطينية ذاتية، واستبدال السلطة الرسمية بزعامات اقتصادية ومحلية تخلق واقعًا سياسيًا بديلًا. من خلال هذه الأدوات، تسعى إسرائيل إلى إعادة هندسة العلاقات الفلسطينية الداخلية، بحيث تصبح السلطة الفلسطينية كيانًا عاجزًا عن إدارة الشؤون العامة، بينما تزداد هيمنة الاحتلال من خلال فاعلين غير رسميين على المستويين الأمني والاقتصادي.

### 2.1 إضعاف السلطة الفلسطينية حتى تنهار ذاتيًا

يتمثل أحد أهم الأهداف في استراتيجية سموتريتش في استنزاف السلطة الفلسطينية وإضعافها من الداخل، بحيث تصبح غير قادرة على أداء وظيفتها السياسية والإدارية، مما يؤدي في النهاية إلى انهيارها دون الحاجة إلى إعلان رسمي بذلك. لتحقيق هذا الهدف، تستخدم إسرائيل عدة أدوات، أبرزها الضغوط المالية، والتقييد الدبلوماسي، وتعزيز الانقسامات الداخلية.

تعتمد السلطة الفلسطينية على أموال المقاصة التي تجمعها إسرائيل نيابة عنها بموجب اتفاقية باريس الاقتصادية، وهذه العائدات تشكل نحو 60% من ميزانية السلطة. لكن إسرائيل تستخدمها كأداة ضغط سياسية عبر احتجازها أو اقتطاع أجزاء منها بحجج مختلفة، مثل دفع رواتب الأسرى الفلسطينيين (International Crisis Group, 2023). وبفضل نفوذه في الحكومة، دفع سموتريتش نحو اتخاذ قرارات أكثر تشددًا في هذا الشأن، مثل تجميد أموال المقاصة لفترات أطول، مما يزيد من الأزمة المالية للسلطة، ويدفعها إلى تخفيض رواتب الموظفين وتجميد العديد من الخدمات الحيوية، وهو ما يفاقم السخط الشعبي تجاهها (Shikaki, 2022). على سبيل المثال، في ديسمبر 2023، قرر سموتريتش احتجاز أكثر من 200 مليون دولار من أموال المقاصة الفلسطينية، مما أدى إلى أزمة مالية حادة دفعت السلطة إلى تخفيض رواتب الموظفين إلى أقل من 80%، وهو ما أثر بشكل مباشر على قدرة الحكومة الفلسطينية على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، خاصة في مجالات الصحة والتعليم والبنية التحتية (Haaretz, 2023). هذه الأزمة لم تكن الأولى من نوعها، بل تأتي ضمن سلسلة من العقوبات المالية التي فرضتها إسرائيل على السلطة خلال السنوات الماضية، بهدف إبقائها في حالة عجز دائم، مما يجبرها على تقديم تنازلات سياسية وأمنية في مقابل الحصول على الحد الأدنى من التمويل.

وفقًا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2023، بلغ إجمالي قيمة الواردات السلعية والخدمية إلى فلسطين حوالي 8.27 مليار دولار، في حين بلغت الصادرات نحو 1.52 مليار دولار، مما يشير إلى عجز في الميزان التجاري بقيمة 6.75 مليار دولار. بالنظر إلى أن حجم التبادل التجاري بين فلسطين وإسرائيل بلغ في عام 2022 نحو 6 مليارات دولار، يتضح أن نسبة التبادل التجاري الفلسطيني مع إسرائيل تقارب 61% من إجمالي التبادل التجاري الفلسطيني. هذه الأرقام تعكس التبعية الاقتصادية الكبيرة للاقتصاد الفلسطيني على السوق الإسرائيلية، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرة السلطة الفلسطينية على اتخاذ قرارات اقتصادية مستقلة.

كما أن هذه التبعية الاقتصادية تعني أن السلطة الفلسطينية غير قادرة على تنفيذ سياسات اقتصادية مستقلة دون مواجهة تداعيات مالية خطيرة. على سبيل المثال، عندما قررت السلطة الفلسطينية التوجه إلى المحكمة الجنائية الدولية عام 2015، قامت إسرائيل بتجميد أموال المقاصة، مما أدى إلى أزمة مالية خانقة دفعت السلطة إلى تأخير دفع رواتب الموظفين وتقليص خدماتها الأساسية (البنك الدولي، 2022). بالإضافة إلى ذلك، تتحكم إسرائيل في منح التراخيص للمشاريع الاستثمارية الكبرى، حيث لا تستطيع السلطة الفلسطينية تنفيذ مشاريع استراتيجية دون الحصول على موافقة إسرائيلية، ما يحدّ من قدرتها على بناء اقتصاد مستقل (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2022). هذا الواقع جعل أي محاولة لفك الارتباط الاقتصادي مع الاحتلال شبه مستحيلة، حيث أن أي خطوة في هذا الاتجاه تعني مواجهة عقوبات اقتصادية فورية.

كما يعد الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة من العوامل الأساسية التي تغذيها سياسات إسرائيل، حيث ترى الحكومة اليمينية أن استمرار الصراع الداخلي الفلسطيني يمنع تشكيل كيان سياسي موحد قادر على تحدي الاحتلال (Milshtein, 2022). ومن هذا المنطلق، يدعم سموتريتش تعزيز هذا الانقسام عبر تصعيد الحصار على غزة، وفي الوقت ذاته، إضعاف السلطة في الضفة الغربية عبر استهداف رموزها السياسية ومؤسساتها الاقتصادية، مما يمنع إعادة توحيد المشهد الفلسطيني تحت قيادة موحدة.

مع تآكل قدرة السلطة على توفير الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة، وتراجع الدعم الدولي، بدأ الفلسطينيون في البحث عن خيارات عملية للبقاء على قيد الحياة في ظل هذا الواقع المتدهور. وأدى ذلك إلى تصاعد ظاهرة "التطبيع الفردي القسري"، حيث يضطر المواطن الفلسطيني إلى التعامل مباشرة مع إسرائيل للحصول على تصريح عمل، أو إذن بناء، أو حتى لخدمات طبية متخصصة غير متوفرة عبر المؤسسات الفلسطينية. ومع مرور الوقت، أصبح هذا التعامل أكثر شيوعًا، ما يعزز تهميش السلطة ويجعل وجودها شكليًا أكثر منه فعليًا.

إن تزايد تعامل الفلسطينيين بشكل مباشر مع إسرائيل لم يكن خيارًا حرًا بقدر ما كان نتيجة سياسات ممنهجة فرضتها إسرائيل لتقويض دور السلطة الفلسطينية وإضعافها كوسيط بين الفلسطينيين والاحتلال. فمن خلال سلسلة من الإجراءات الإدارية والاقتصادية، جعلت إسرائيل التعامل المباشر معها أكثر جاذبية وجدوى من الاعتماد على مؤسسات السلطة الفلسطينية، التي باتت عاجزة عن تلبية احتياجات المواطنين بسبب الضغوط المالية والسياسية المفروضة عليها. يمكن تلخيص هذه الجدوى في عدة نقاط رئيسية، أبرزها:

- خلق واقع فلسطيني لا يحتاج إلى سلطة مركزية

الهدف الرئيسي من هذه السياسة الإسرائيلية هو تهميش السلطة الفلسطينية بحيث تصبح كيانًا غير ضروري للفلسطينيين، مما يؤدي إلى انهيارها التدريجي دون الحاجة إلى مواجهة مباشرة قد تؤدي إلى تصعيد سياسي أو أمني. عندما يدرك الفلسطينيون أن بإمكانهم الوصول إلى احتياجاتهم الأساسية من خلال القنوات الإسرائيلية مباشرة، فإن ذلك يجعلهم أقل اعتمادًا على مؤسسات السلطة، وبالتالي يُضعف مكانتها كجهة تمثيلية لهم. هذا الواقع يعيد إنتاج نموذج "الإدارة المدنية" الذي كان قائمًا قبل أوسلو، حيث كان الاحتلال الإسرائيلي يدير الشؤون اليومية للفلسطينيين دون الحاجة إلى كيان فلسطيني يمثلهم.تقويض المشروع الوطني الفلسطيني

- إعادة صياغة العلاقة مع الفلسطينيين وفق منطق إداري واقتصادي بدلاً من الاعتراف السياسي

تسعى إسرائيل إلى إعادة صياغة العلاقة مع الفلسطينيين بطريقة تتجاوز مفهوم الحلول السياسية القائمة على إقامة دولة مستقلة، إلى نموذج إداري يُبقي الفلسطينيين تحت السيطرة الإسرائيلية دون منحهم حقوقًا سياسية حقيقية. من خلال منح الفلسطينيين امتيازات فردية على حساب أي تمثيل سياسي جامع، تعمل إسرائيل على تعزيز مفهوم "الخلاص الفردي"، حيث يصبح كل فلسطيني مسؤولًا عن تأمين احتياجاته من خلال القنوات الإسرائيلية دون أن يكون هناك أي إطار وطني يجمعه مع الآخرين في مشروع سياسي مشترك. هذه الاستراتيجية تعني أن أي محاولات مستقبلية لإحياء فكرة الدولة الفلسطينية ستواجه صعوبات بالغة، لأن إسرائيل تكون قد خلقت واقعًا جديدًا لا يحتاج إلى سلطة مركزية ولا إلى مفاوضات سياسية لحل الصراع.

- تقويض المشروع الوطني الفلسطيني

إن استبدال السلطة الفلسطينية ببدائل غير رسمية، سواء من خلال قنوات إسرائيلية مباشرة أو عبر مراكز نفوذ محلية، يضعف بشكل كبير المشروع الوطني الفلسطيني القائم على فكرة إقامة دولة مستقلة. فحين يصبح التعامل المباشر مع الاحتلال هو الخيار الواقعي الوحيد أمام الفلسطينيين، فإن ذلك يعني أن السلطة تفقد مبرر وجودها، مما يفتح الباب أمام سيناريوهات أكثر خطورة تتعلق بإعادة صياغة المشهد السياسي الفلسطيني وفقًا للرؤية الإسرائيلية.

## 2.2 تحويل التنسيق الأمني إلى منظومة ضبط فلسطينية ذاتية

لطالما اعتمدت إسرائيل على التنسيق الأمني كوسيلة لضبط الأوضاع في الضفة الغربية ومنع أي نشاط مقاوم يهدد استقرار الاحتلال، إلا أن رؤية بتسلئيل سموتريتش تسعى إلى إعادة تعريف هذا التنسيق ليصبح أكثر من مجرد أداة أمنية مؤقتة، بل إطارًا دائمًا لإدارة الفلسطينيين ذاتيًا، وفقًا للمعايير التي تفرضها إسرائيل. وفق هذه الرؤية، يجب أن تتحول الأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى أداة ضبط داخلي تراقب الفلسطينيين، وتمنع أي تحركات قد تعرّض سيطرة الاحتلال للخطر، دون أن يكون لهذه الأجهزة أي قدرة على استخدام هذا التنسيق لتحقيق مكاسب سياسية أو فرض سيادة فلسطينية مستقلة. بمعنى آخر، لا يُنظر إلى السلطة الفلسطينية كشريك أمني مؤقت، بل كجهة منفذة لسياسات إسرائيلية تضمن استمرار السيطرة على الأرض والسكان، دون الحاجة إلى تدخل مباشر من الجيش الإسرائيلي (Brom & Guzansky, 2023).

تتعدد التداعيات الخطيرة لهذا التحول، وفيما يلي أبرزها:

- تعزيز النفوذ الإسرائيلي وتقليص الحاجة إلى الحلول السياسية

يسعى الاحتلال الإسرائيلي، من خلال هذه السياسة، إلى إدارة الفلسطينيين أمنيًا دون الحاجة إلى تقديم أي حلول سياسية. فبدلًا من التفاوض مع كيان سياسي فلسطيني، تضمن إسرائيل أن تكون السلطة الفلسطينية مسؤولة عن ضبط الأوضاع الأمنية دون أن تكون لديها أي أدوات سياسية يمكن أن تستخدمها للضغط على الاحتلال. هذا يعني أن أي إمكانية لمفاوضات مستقبلية ستكون عقيمة، لأن إسرائيل لن تكون بحاجة إلى تقديم تنازلات سياسية طالما أن السلطة الفلسطينية تقوم بمهمة ضبط الأمن نيابة عنها.

وبمرور الوقت، يمكن لهذا النموذج أن يتحول إلى آلية دائمة لإدارة الضفة الغربية دون الحاجة إلى إنهاء الاحتلال. فإذا كانت السلطة الفلسطينية تقوم بوظيفة الأمن نيابة عن إسرائيل، وتحافظ على الاستقرار دون تكلفة سياسية على الاحتلال، فلماذا تسعى إسرائيل إلى تغيير هذا الوضع؟ في الواقع، هذا النموذج يُمكّن الاحتلال من فرض سياسات التوسع الاستيطاني وتهويد المناطق الفلسطينية دون أن يواجه مقاومة فعلية، لأن أي محاولة فلسطينية للتصعيد سيتم إخمادها عبر التنسيق الأمني، مما يعني أن الاحتلال لم يعد بحاجة إلى فرض سيطرة مباشرة على الفلسطينيين، لأنهم باتوا يديرون شؤونهم الأمنية بأنفسهم وفقًا للشروط الإسرائيلية.

- تآكل شرعية السلطة الفلسطينية وتصاعد الغضب الشعبي

مع استمرار اعتماد السلطة الفلسطينية على التنسيق الأمني كأداة لضبط الأوضاع، تتآكل شرعيتها تدريجيًا في أعين الفلسطينيين. فكلما قامت الأجهزة الأمنية الفلسطينية بملاحقة المقاومين أو تفكيك الخلايا المسلحة أو منع التظاهرات المناهضة للاحتلال، زادت النظرة السلبية تجاهها، حيث يُنظر إليها على أنها تقوم بدور الاحتلال بدلًا من مواجهته. هذا الوضع يؤدي إلى تصاعد الغضب الشعبي، حيث لم يعد الفلسطينيون يرون في السلطة جهة تمثلهم سياسيًا أو تدافع عن حقوقهم الوطنية.

## 2.3 استبدال السلطة بزعامات اقتصادية ومحلية

في السنوات الأخيرة، شهد التنسيق تحولًا نوعيًا، حيث لم يعد مقتصرًا على الأجهزة الأمنية الرسمية للسلطة، بل ظهرت قنوات تنسيق مباشرة بين أفراد فلسطينيين وجهات إسرائيلية، متجاوزة بذلك أي دور رسمي للسلطة الفلسطينية. هذا التحول، الذي يمكن تسميته بـ "التنسيق الأمني الفردي"، أسهم في تهميش السلطة الفلسطينية، وخلق واقعًا جديدًا يتم فيه التعامل المباشر بين الفلسطينيين والاحتلال، بعيدًا عن أي وسيط سياسي. إن هذا الشكل الجديد من التعاون الأمني لم يكن مجرد نتيجة لاضطرابات داخلية، بل كان جزءًا من استراتيجية إسرائيلية تهدف إلى تفكيك دور السلطة الفلسطينية، وتحويل العلاقة مع الفلسطينيين إلى نمط إداري خاضع للهيمنة الإسرائيلية دون الحاجة إلى كيان وطني يمثلهم (بشارة، 2024).

تتنوع الفئات التي باتت تنخرط في التنسيق الأمني الفردي مع إسرائيل، ويمكن تصنيفهم ضمن الفئات التالية:

- رجال الأعمال والتجار: يسعى بعض رجال الأعمال الفلسطينيين إلى تعزيز علاقاتهم بإسرائيل لضمان تسهيلات تجارية، مثل تسريع تصاريح الاستيراد والتصدير، أو الحصول على تصاريح سفر خاصة تتيح لهم دخول إسرائيل والمناطق المحتلة عام 1948 بسهولة.
- شخصيات عشائرية وزعامات محلية: في بعض المناطق، تحاول إسرائيل تعزيز دور العشائر والعائلات الكبيرة على حساب السلطة الفلسطينية، حيث باتت بعض الشخصيات العشائرية تعمل كوسطاء بين الاحتلال والمواطنين الفلسطينيين، سواء لتنسيق تصاريح العمل أو تسهيل الإفراج عن معتقلين.
- مسؤولون محليون في المجالس القروية والبلدية: بعض المسؤولين في المجالس المحلية باتوا يفضلون التعامل المباشر مع إسرائيل للحصول على خدمات وبنى تحتية لمناطقهم، متجاوزين السلطة الفلسطينية التي غالبًا ما تعاني من نقص الموارد والقدرة على تلبية احتياجاتهم. الهدف من هذا المخطط هو خلق إدارة ذاتية فلسطينية غير سياسية، بحيث تعمل هذه البلديات تحت إشراف إسرائيلي مباشر دون ارتباط حقيقي بالقيادة الفلسطينية (Gordon, 2023). إذا نجح هذا السيناريو، ستتحول السلطة الفلسطينية إلى كيان شكلي، بينما تصبح البلديات والفاعلون الاقتصاديون هم الجهات الحقيقية التي تدير الشؤون اليومية للفلسطينيين، مما يعني انتهاء السلطة فعليًا دون الحاجة إلى إعلان رسمي بذلك.

عبر إضعاف السلطة الرسمية وتكريس نفوذ الزعامات المحلية، ستتمكن إسرائيل من إدارة الضفة الغربية دون الحاجة إلى مفاوضات سياسية أو تقديم تنازلات إقليمية. ومن خلال التحكم بالمراكز الاقتصادية والأمنية، ستضمن تل أبيب بقاء الفلسطينيين في حالة انقسام دائم، مما يحد من قدرتهم على تشكيل حركة وطنية موحدة، حيث يصبح الفلسطينيون موزعين بين جهات متعددة تتعامل كل منها مع إسرائيل بمعزل عن

الأخرى. وإذا استمرت هذه السياسة (الهندي، 2023، ص 87). كما أن هذا التحول يهدف إلى تفكيك مفهوم المقاومة الجماعية، من خلال إغراق الفلسطينيين في شبكة من العلاقات الفردية التي تعزز منطق "الخلاص الشخصي"، بدلًا من النضال الجماعي لتحقيق الحقوق الوطنية (بشارة، 2024).

بعد سنوات من العمل وفق آليات التنسيق الأمني الرسمي، فقدت السلطة الفلسطينية القدرة على محاسبة الأفراد الذين ينسقون بشكل فردي مع إسرائيل، لأنهم أصبحوا يتمتعون بحماية الاحتلال، الذي يتعامل معهم كبدائل محتملة للسلطة الفلسطينية نفسها. فمع توسع ظاهرة التنسيق الفردي، تحولت بعض المناطق في الضفة الغربية إلى فضاءات أمنية منفصلة، حيث يعمل الجيش الإسرائيلي على فرض سيطرته في بعض المناطق، بينما تقتصر مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية على مناطق أخرى، وفق تقسيم وظيفي يخدم الاستراتيجية الإسرائيلية. هذا التوزيع جعل من المستحيل على السلطة التدخل ضد الأفراد المنخرطين في التنسيق الفردي، خاصة وأن إسرائيل لا تتسامح مع أي محاولة لاستهداف هؤلاء الأشخاص من قبل الأجهزة الأمنية الفلسطينية. ونتيجة لذلك، بات التنسيق الأمني الفردي يتمتع بحماية مزدوجة، حيث تضمن إسرائيل أمن الأفراد المتعاونين معها، وفي الوقت نفسه تمنع السلطة من التدخل ضدهم (مجموعة مؤلفين، 2023).

كما صرح سموتريتش في نوفمبر 2024 بأنه يرى في انتخاب دونالد ترامب فرصة استراتيجية لتسريع ضم الضفة الغربية، حيث أكد أنه أمر وزارته بالاستعداد لهذه الخطوة (Al-Monitor، 2024). وقال في مؤتمر صحفي قبل اجتماع لحزبه في الكنيست: "الوقت قد حان لتطبيق السيادة [الإسرائيلية] على المستوطنات في يهودا والسامرة"، مشيرًا إلى أن عام 2025 سيكون "عام السيادة في الضفة الغربية"، حيث وجه وزارة الدفاع والإدارة المدنية للبدء في العمل التحضيري لإعداد البنية التحتية اللازمة لذلك (Al-Monitor، 2024). ويعكس هذا التصريح توجه إسرائيل نحو تعزيز السيطرة الاقتصادية والسياسية على الأراضي الفلسطينية عبر استراتيجيات ممنهجة تهدف إلى تقويض أي احتمال لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

## 3. التحولات الميدانية التي تؤدي إلى تفكك السلطة بشكل تدريجي

### 3.1 من تنسيق أمني محدود إلى شبكة مصالح متداخلة

عند توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، كان التنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل يُنظر إليه على أنه تدبير مؤقت يهدف إلى الحفاظ على الاستقرار خلال الفترة الانتقالية التي تسبق إنشاء الدولة الفلسطينية. لكن بدلاً من أن يكون هذا التنسيق وسيلة مرحلية، أصبح بمرور الوقت جزءًا أساسيًا من آليات الحكم في الضفة الغربية. ومع استمرار الاحتلال وغياب أي أفق سياسي لإنهائه، تحول التنسيق الأمني إلى أداة لإدارة العلاقة بين السلطة وإسرائيل (قدورة، 2021).

وقد أدى هذا التحول إلى فقدان السلطة الفلسطينية لاستقلال قرارها الأمني، حيث أصبحت الأولويات الأمنية للسلطة متوافقة مع المتطلبات الإسرائيلية، ما يعني أن أي نشاط يعارض السياسة الإسرائيلية قد يُعتبر تهديدًا أمنيًا حتى لو كان ضمن إطار المقاومة الشعبية أو المعارضة السياسية. هذا النموذج جعل الأجهزة الأمنية الفلسطينية تنخرط بشكل مباشر في إدارة الأمن وفق الشروط الإسرائيلية، بدلاً من أن تكون قوة وطنية مستقلة تخدم المصالح الفلسطينية (بشارة، 2013).

ومع تعمّق التنسيق الأمني، نشأت داخل الأجهزة الأمنية الفلسطينية عقيدة جديدة تقوم على فكرة أن أفضل طريقة للحفاظ على الاستقرار هي تعزيز التعاون الأمني مع إسرائيل. هذه العقيدة تُعرف بـ"الإدارة الأمنية المثلى"، وتعني أن أفضل وسيلة لضمان استقرار السلطة الفلسطينية هو تنفيذ المتطلبات الأمنية الإسرائيلية، حتى لو كان ذلك على حساب السيادة الفلسطينية. ومن أبرز مبادئ هذه العقيدة الجديدة (بغدادي، 2013):

- اعتبار التنسيق الأمني شرطًا لاستمرار السلطة الفلسطينية، حيث يتم تقديمه كضمان أساسي لاستمرار الدعم الدولي والمساعدات الاقتصادية.
- تبني فلسفة أمنية تقوم على "إدارة الأزمات" بدلًا من السعي إلى حلّها، مما يعني أن الأجهزة الأمنية الفلسطينية باتت تركز على منع التصعيد بدلًا من معالجة الأسباب الجذرية للصراع.
- خلق بيئة أمنية تساهم في منع اندلاع المقاومة المسلحة أو الاحتجاجات الشعبية، حتى لو أدى ذلك إلى تآكل شرعية السلطة أمام المجتمع الفلسطيني.

وقد أدى هذا التحوّل إلى تغيير نظرة بعض القيادات الأمنية الفلسطينية للتنسيق الأمني، حيث بات يُنظر إليه باعتباره حتمية واقعية وليس مجرد خيار سياسي قابل للنقاش، مما جعل الاحتلال أكثر قدرة على الاعتماد على السلطة في ضبط الأمن دون الحاجة إلى تدخل عسكري مباشر (عويضة، 2023).

### 3.2 تداخل الأدوار الأمنية: السلطة كشريك في إدارة الاحتلال

لم تعد السلطة الفلسطينية مجرد كيان ينظم شؤون الفلسطينيين، بل أصبحت جزءًا من منظومة أمنية متشابكة تعمل ضمن أولويات يحددها الاحتلال. فالوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية لم يعد يتجلى فقط من خلال الحواجز العسكرية أو عمليات الاقتحام، بل أصبح يتجسد أيضًا عبر الأجهزة الأمنية الفلسطينية، التي تقوم بمهام تصب في مصلحة الاحتلال، مثل ملاحقة النشطاء السياسيين، تفكيك الخلايا المسلحة، وضبط التحركات الشعبية المناهضة للاحتلال (مجموعة مؤلفين، 2018).

التطور الأخطر في هذا السياق هو أن الاحتلال لم يعد بحاجة إلى خوض مواجهات مباشرة مع بعض الفصائل الفلسطينية، حيث تقوم السلطة بهذه المهمة عبر أجهزتها الأمنية، التي تتولى ملاحقة واعتقال النشطاء الفلسطينيين، في حين يظل الاحتلال في موقع "الطرف غير المتدخل"، مكتفيًا بالإشراف والتوجيه عن بُعد (جبريني، 2020). هذا التحول أدى إلى تغيير جذري في معادلة الصراع، حيث أصبح الفلسطينيون أنفسهم مسؤولين عن ضبط أمنهم، ولكن وفق أجندة إسرائيلية (سعدي، 2020). وبهذا، أصبح الاحتلال أكثر قدرة على تخصيص موارده لقضايا أخرى مثل التوسع الاستيطاني وتهويد القدس، في حين تقوم السلطة بإدارة الشؤون الأمنية نيابة عنه (بشارة، 2024).

أدى هذا التداخل إلى تآكل استقلالية القرار الأمني والسياسي الفلسطيني، حيث باتت السلطة الفلسطينية تجد نفسها مقيدة في اتخاذ قرارات سيادية بعيدًا عن التنسيق مع الاحتلال (مجموعة مؤلفين، 2023). فكل تحرك أمني تقوم به السلطة يجب أن يكون ضمن الحدود التي يضعها الاحتلال، وإلا فإنها تواجه تهديدات مثل تقليص التمويل أو تقليص التعاون اللوجستي (مجموعة مؤلفين، 2018).

إحدى النتائج الرئيسية لهذا الوضع هو تراجع ثقة الجمهور الفلسطيني في السلطة، حيث بات الكثيرون يرون أنها فقدت استقلالها السياسي، وتحولت إلى أداة تُستخدم لضبط الفلسطينيين نيابة عن الاحتلال (جبريني، 2020). وهذا بدوره أدى إلى زيادة المعارضة الداخلية للسلطة، حيث تنامت الدعوات لإنهاء التنسيق الأمني باعتباره عائقًا أمام تحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال (سعدي، 2020).

## 4. التأثيرات الاقتصادية وتنامي نفوذ مراكز القوى البديلة

### 4.1 تنامي دور رجال الأعمال على حساب السلطة

لطالما ارتبط الاقتصاد الفلسطيني بالاحتلال الإسرائيلي من خلال سياسات ممنهجة تهدف إلى التحكم في مفاصل الاقتصاد الفلسطيني، سواء من خلال القيود التجارية أو السيطرة على الموارد الاقتصادية. في السنوات الأخيرة، ومع تزايد الاعتماد على الامتيازات الاقتصادية، باتت بعض الفئات الفلسطينية، خاصة النافذين اقتصاديًا، تتمتع بوضع اقتصادي خاص يمنحها امتيازات تتجاوز السلطة الفلسطينية نفسها. تشمل هذه

الامتيازات تصاريح العمل والتسهيلات التجارية التي يتم منحها بشكل مباشر عبر القنوات الإسرائيلية، ما أدى إلى استقلالية هذه الفئات اقتصاديًا عن السلطة الفلسطينية وجعلها تتمتع بنفوذ أكبر داخل المجتمع الفلسطيني (حمدان، 2023).

تاريخيًا، لعبت السلطة الفلسطينية دور الوسيط في توزيع الامتيازات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بتصاريح العمل داخل إسرائيل والتسهيلات التجارية، لكن مع تزايد التدخل الإسرائيلي المباشر، بات هذا الدور يتلاشى تدريجيًا. الاحتلال عمد إلى استغلال هذه الاستقلالية الجديدة لخلق طبقة من رجال الأعمال الفلسطينيين المرتبطين مباشرة به، مما جعلهم أكثر استعدادًا لقبول الترتيبات الاقتصادية التي تتماشى مع المصالح الإسرائيلية، بدلاً من دعم استراتيجية اقتصادية فلسطينية مستقلة (مجموعة مؤلفين، 2020).

## 4.2 تحوّل بعض الفئات إلى قوى اقتصادية محمية من الاحتلال

مع استمرار هذه الامتيازات، برزت طبقة من رجال الأعمال والشخصيات النافذة الذين باتوا يمتلكون مصالح مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي، مما منحهم حصانة قانونية واقتصادية، وهو ما انعكس بشكل سلبي على قدرة السلطة الفلسطينية في فرض سيطرتها. هذه الفئة باتت تتمتع بحماية مزدوجة، فمن جهة، يضمن الاحتلال استمرار مصالحها الاقتصادية كجزء من استراتيجيته لتقويض نفوذ السلطة، ومن جهة أخرى، تحظى هذه الشخصيات بمكانة اجتماعية ونفوذ محلي يجعل من الصعب على السلطة فرض قراراتها عليهم (أبو زاهر، 2013).

الامتيازات الاقتصادية لم تعد مجرد عامل اقتصادي، بل تحولت إلى أداة سياسية تُستخدم لإعادة تشكيل خريطة النفوذ داخل المجتمع الفلسطيني. فمع تمكين رجال الأعمال الكبار والمستفيدين من التسهيلات الإسرائيلية، بات هؤلاء يشكلون قوة اقتصادية مستقلة تؤثر في عملية صنع القرار الفلسطيني، حيث يستخدم الاحتلال سياسات "التجزئة" لتعزيز اعتمادهم عليه بدلاً من السلطة الفلسطينية (مجموعة مؤلفين، 2023). وبذلك، لم تعد السلطة الفلسطينية الجهة الوحيدة التي تتحكم بالاقتصاد، بل بات هناك "اقتصاد ظل" تديره شبكات المصالح الاقتصادية بالتنسيق مع الاحتلال.

إحدى أهم الإشكاليات التي تواجه السلطة في هذا السياق هي أن هذه الفئة من رجال الأعمال باتت تتمتع بنوع من الحصانة الاجتماعية والقانونية. فالسلطة، التي تعتمد على الاقتصاد الرسمي والمؤسساتي، تجد نفسها عاجزة عن فرض الضرائب أو التنظيم على هذه الفئة، ما يجعلها تفقد المزيد من السيطرة الاقتصادية. وفي بعض الحالات، بدأ بعض رجال الأعمال بلعب دور سياسي أكبر من السلطة نفسها، من خلال تقديم المساعدات المالية والخدمات الاجتماعية للفئات الفقيرة، مما عزز مكانتهم على حساب دور المؤسسات الرسمية (حسن، 2024).

علاوة على ذلك، فإن بعض الشخصيات الاقتصادية المرتبطة بإسرائيل تلعب دورًا مباشرًا في عرقلة مشاريع اقتصادية فلسطينية مستقلة. على سبيل المثال، تم رصد حالات قام فيها رجال أعمال نافذون، على صلة بالاحتلال، بالضغط على السلطة لمنع تنفيذ مشاريع اقتصادية قد تقلل من اعتماد السوق الفلسطيني على المنتجات والخدمات الإسرائيلية (الصلاحات، 2011). هذا التوجه يعزز منطق الهيمنة الاقتصادية الإسرائيلية ويفرض مزيدًا من التبعية على الاقتصاد الفلسطيني.

أحد أخطر التداعيات لهذه السياسات هو أن الاقتصاد الفلسطيني بات يعمل ضمن إطار "اقتصاد السلام" الذي يعتمد على التعاون مع الاحتلال بدلًا من بناء اقتصاد مستقل. وبهذا، تصبح فكرة الاستقلال الاقتصادي الفلسطيني أكثر صعوبة، حيث أن أي محاولة للانفصال عن الاقتصاد الإسرائيلي تعني انهيار الاقتصاد الفلسطيني بسبب التبعية الكاملة للاحتلال (المركز العربي للأبحاث، 2023).

ج. تفكك مركزية القرار الفلسطيني

إن أحد أهم تداعيات هذا التحول هو خلق اقتصاد فلسطيني غير متجانس، حيث يعتمد بعض الأفراد والشركات الكبرى على الاحتلال بشكل مباشر، مما يعزز من تآكل نفوذ السلطة الاقتصادية. بات هناك اقتصاد مزدوج، الأول يخضع لسياسات السلطة الفلسطينية وإجراءاتها التنظيمية،

والآخر يتعامل مباشرة مع الاحتلال دون أي رقابة فلسطينية، مما يضعف قدرة السلطة على ضبط النشاط الاقتصادي أو تنفيذ سياسات تنموية مستقلة (فرسخ، 2024).

لم يقتصر تأثير هذه الشبكات على المجال الاقتصادي فقط، بل امتد ليؤثر بشكل مباشر على التوازنات السياسية داخل السلطة الفلسطينية. فقد أدى تزايد النفوذ الاقتصادي لهذه الفئات إلى خلق مجموعات ضغط داخل المشهد السياسي الفلسطيني، حيث بات بعض رجال الأعمال يمتلكون تأثيرًا كبيرًا على القرارات السياسية، مستفيدين من الدعم غير المباشر الذي توفره لهم علاقتهم مع الاحتلال (مركز رؤية، 2023).

تجلّى هذا النفوذ في قدرة بعض رجال الأعمال على تجاوز قوانين السلطة، حيث تمكنوا من فرض أنفسهم كفاعلين أساسيين في تشكيل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية. وأصبحت لهم قنواتهم الخاصة التي يستغلونها في الضغط على السلطة للحصول على تسهيلات إضافية، أو حتى لتعطيل قرارات اقتصادية يمكن أن تحد من نفوذهم. هذا التأثير أضعف من استقلالية القرار الفلسطيني، حيث أصبح الاحتلال قادراً على تمرير سياساته الاقتصادية بشكل غير مباشر من خلال هذه الفئات النافذة (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2023).

أحد أخطر تداعيات توسع نفوذ رجال الأعمال المرتبطين بالاحتلال هو تهميش المؤسسات الاقتصادية الرسمية الفلسطينية. فبدلاً من أن تكون وزارة الاقتصاد الفلسطيني، والغرف التجارية، والجهات الرقابية هي المسؤولة عن ضبط وتنظيم الاقتصاد، باتت هذه المؤسسات مجرد كيانات رمزية، حيث تجاوزتها شبكات المصالح الخاصة التي تدير نشاطاتها بشكل مستقل، مستفيدة من الحماية التي يوفرها الاحتلال (الإسكوا، 2022).

هذا التهميش لا يقتصر فقط على غياب الدور التنظيمي للسلطة، بل يمتد إلى فقدانها القدرة على رسم سياسات اقتصادية فعالة. فالاحتلال لا يسمح للسلطة الفلسطينية بفرض ضرائب أو رسوم جمركية على الشركات التي تتعامل معه مباشرة، مما يقلل من مصادر الإيرادات الوطنية. علاوة على ذلك، فإن الاعتماد المتزايد على الاحتلال كمصدر رئيسي للواردات والصادرات يعني أن أي إجراءات اقتصادية تتخذها السلطة قد تفقد فعاليتها، نظرًا لوجود شبكات اقتصادية بديلة تعمل بمعزل عنها (مركز مسارات، 2023).

## 5. الخاتمة

مع استمرار تآكل دور السلطة الفلسطينية وتراجع قدرتها على فرض سلطتها السياسية والإدارية، فإن المشهد الفلسطيني يتجه تدريجيًا نحو واقع جديد يصبح فيه التعامل المباشر مع إسرائيل هو النمط السائد، بدلًا من الاعتماد على مؤسسات وطنية موحدة. في ظل غياب سلطة مركزية قادرة على إدارة شؤون الفلسطينيين، يتحول الأفراد والمجموعات المحلية إلى لاعبين مستقلين يسعون لتحقيق مصالحهم الخاصة من خلال قنوات مباشرة مع الاحتلال، سواء في المجال الاقتصادي، أو الأمني، أو حتى في تنظيم الخدمات الأساسية. هذه الديناميكية تعني أن الفلسطينيين لم يعودوا جزءًا من منظومة حكم وطنية، بل أصبحوا موزعين بين شبكات محلية تتفاعل مع إسرائيل وفق ترتيبات فردية، مما يقوض أي إمكانية لإعادة بناء كيان سياسي فلسطيني موحد.

لم يعد هذا الانتقال من العمل الجماعي إلى منطق الخلاص الفردي مجرد خيار شخصي لبعض الفئات، بل أصبح واقعًا مفروضًا بفعل الضغوط الاقتصادية والسياسية والأمنية التي فرضتها إسرائيل، والتي جعلت التعامل مع السلطة الفلسطينية أقل جدوى من التعامل المباشر مع الاحتلال. ومع تفكك المؤسسات الفلسطينية، وغياب أي مشروع سياسي قادر على استيعاب هذه التحولات، ستزداد وتيرة الاعتماد على إسرائيل كوسيط مباشر للحياة اليومية، ما يعزز من ترسيخ النموذج الإداري الذي تسعى إسرائيل إلى فرضه، وهو إدارة الفلسطينيين كأفراد منعزلين عن أي كيان سياسي جامع.

هذا التحول لا يعني فقط انهيار السلطة الفلسطينية، بل يعني أيضًا انتهاء أي إمكانية لوجود مشروع وطني فلسطيني قادر على فرض نفسه كبديل لهذا الواقع. إن التفاعل المباشر بين الفلسطينيين وإسرائيل، بعيدًا عن أي مؤسسات فلسطينية، لم يعد مجرد استثناء، بل بات قاعدة تتوسع يومًا بعد يوم، لتصبح النموذج المستقبلي للعلاقة بين الاحتلال والفلسطينيين. وبينما تواصل السلطة الفلسطينية فقدان نفوذها تدريجيًا، فإن التعامل المباشر مع إسرائيل سيتحول إلى الأمر الطبيعي، دون أن يكون هناك أي إطار سياسي قادر على احتواء هذا التحول أو إعادة ضبط المسار. بهذا، لم يعد الحديث عن إصلاح السلطة أو استعادة دورها أمرًا واردًا، لأن البنية التي كانت تستند إليها لم تعد قائمة، وما كان يُنظر إليه يومًا كحالة استثنائية، أصبح الآن القاعدة الجديدة التي ستحدد مستقبل الفلسطينيين في الضفة الغربية.

## المراجع:

Amrov, S., & Elgindy, K. (2022). *The future of Palestinian security forces under occupation*. Middle East Institute. Retrieved from https://www.mei.edu

Baskin, G. (2023). *Israel's economic strategy towards the Palestinian Authority: From dependence to attrition*. The Jerusalem Post. Retrieved from https://www.jpost.com

Brom, S., & Guzansky, Y. (2023). *The evolving security coordination between Israel and the Palestinian Authority*. Institute for National Security Studies (INSS). Retrieved from https://www.inss.org.il

Friedman, T. (2023). *Israel's new approach to Palestinian governance: Economic incentives over political sovereignty*. The New York Times. Retrieved from https://www.nytimes.com

Gordon, N. (2023). *Decentralizing Palestinian governance: How local municipalities fit into Israel's strategy*. Foreign Policy. Retrieved from https://www.foreignpolicy.com

International Crisis Group. (2023). *The economic crisis of the Palestinian Authority and its political implications*. Retrieved from https://www.crisisgroup.org

Klein, M. (2023). *Palestinian local governance under Israeli control: The role of tribal and economic elites*. Haaretz. Retrieved from https://www.haaretz.com

Milshtein, M. (2022). *Palestinian divisions and Israeli policy: A strategy of controlled fragmentation*. The Washington Institute for Near East Policy. Retrieved from https://www.washingtoninstitute.org

Sayigh, Y. (2023). *Dismantling the Palestinian security apparatus: A silent Israeli strategy*. Carnegie Middle East Center. Retrieved from https://carnegie-mec.org

Shikaki, K. (2022). *The Palestinian Authority's loss of legitimacy: Economic and security implications*. Brookings Institution. Retrieved from https://www.brookings.edu

بشارة، ع. (2024). قضية فلسطين: أسئلة الحقيقة والعدالة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

جبريني، م. (2020). المشروع السياسي لآرئيل شارون: خطة فك الارتباط من جانب واحد.

مجموعة مؤلفين. (2018). استراتيجية المقاطعة ضد الاحتلال الإسرائيلي ونظام الأبارتهايد: الواقع والطموح. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

سعدي، أ. (2020). الرقابة الشاملة: نشأة السياسات الإسرائيلية في إدارة السكان ومراقبتهم والسيطرة السياسية تجاه الفلسطينيين. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مجموعة مؤلفين. (2023). الأمن القومي العربي وتحديات الأمن الإقليمي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

أبو زاهر، ن. (2013). دور النخبة السياسية الفلسطينية في تكوين رأس المال الاجتماعي. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

حسن، ق. (2024). مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ضوء التنافس الأمريكي الصيني. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.

حمدان، أ. (2023). النزاعات العائلية وتأثيرها على السلم الأهلي في فلسطين. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.

صلاحات، س. (2011). الأوقاف الإسلامية في فلسطين ودورها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. دار نشر المركز العربي.

فرحان، محمد. (2020). الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال: بين التبعية والاستقلال. المعهد العربي للدراسات.

الإسكوا. (2023). الاقتصاد الفلسطيني والحد من التبعية ونزع التنمية. الأمم المتحدة.

فرسخ، ل. (2024). إعادة تصوّر التحرر الاقتصادي في فلسطين: التحديات والفرص. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مركز رؤية للتنمية السياسية. (2023). اجتياحات المدن الفلسطينية في الضفة الغربية: الأثر الاقتصادي والتحديات المستقبلية.

مركز مسارات. (2023). نحو سياسات اقتصادية وطنية لتعزيز الصمود الفلسطيني والتحرر الوطني.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية. (2023). الاقتصاد الفلسطيني في قبضة الاستعمار والحرب الشاملة.

metro
Strategic Studies